

الاتحاد العام: نطالب بتنفيذ حقوق وامتيازات المراقبين الماليين المقررة بالقانون

الاتحاد العام: على وزارة التجارة تطبيق القوانين لمواجهة غلاء الأسعار في رمضان



أوضح رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت ، المهندس سالم شبيب العجمي أنه في مثل هذه الايام من كل عام تلتهب الاسعار بصورة غير طبيعية ويستشري الغلاء في جميع المرافق الحياتية والمعيشية ، وترتفع بصورة خاصة اسعار السلع الرمضانية التي يقبل عليها المواطنين بشكل تقليدي في هذه الفترة من السنة.

جاء ذلك خلال تصريح قال فيه م. العجمي ان هذا الوضع يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للاتحاد العام لعمال الكويت ، حيث ان موجة الغلاء التي تلوح في الافق مع اقتراب حلول هذا الشهر الفضيل تشكل عبئاً كبيراً على كاهل العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود ، اي تلك الفئات الاجتماعية التي تشكل الاكثية الساحقة من شعبنا الكويتي ، تضاف الى الاعباء الاقتصادية الاخرى الكثيرة التي تلقي بظلالها على مداخيلهم ورواتبهم وتجعلها تفقد من قدرتها الشرائية بفعل التضخم المتنامي .

وبين م. العجمي ان الاتحاد العام لعمال الكويت يراقب بقلق كبير هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ويدعو وزارة التجارة لتطبيق القوانين وتفعيلها بحزم من اجل ردع المتجاوزين الذين يرفعون الاسعار على مزاجهم دون وازع او رادع .

وكشف العجمي عن مطالبة الاتحاد العام للحكومة ووزارة التجارة وكافة الهيئات والمؤسسات المعنية والمؤثرة الاخرى في هذا الموضوع ولا سيما غرفة التجارة والصناعة واتحاد الجمعيات التعاونية وغيرها ، للعمل باسرع وقت ممكن على اتخاذ كافة الاجراءات الحاسمة والرادعة من اجل لجم هذا الارتفاع الكبير في الاسعار وغلاء المعيشة على ابواب شهر رمضان المبارك ، متمنين ان يكون شهر خير وبركة لجميع الكويتيين ، وشهر وثام ومحبة وسلام على الكويت وشعبها.

أوضح رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت المهندس سالم شبيب العجمي أنه انطلاقاً من موقف الاتحاد العام في الدفاع عن حقوق ومكتسبات العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة وبعد سلسلة من اللقاءات بين الاتحاد العام وبين المراقبين الماليين تم من خلالها بيان طبيعة

وأهمية هذه المهنة في حماية المال العام وضرورة حماية ما أقره القانون لهم من امتيازات فنية وإدارية ومالية. فقد تقدم الاتحاد بكتاب رسمي الى رئيس جهاز المراقبين الماليين بشأن الاستحقاقات المقررة للمراقبين الماليين ضمن احكام قانون رقم 23 لسنة 2015 م.

وبين المهندس العجمي أن قانون المراقبين الماليين جاء ليحدد بنصوص صريحة وواضحة المسؤوليات والاختصاصات الفنية التي يمارسها المراقبون الماليون ضمن مواد أساسية بالقانون تضع المراقب المالي أمام مسؤولية مباشرة تجاه الجميع بحكم القانون وهو ما لا نجده في التشريعات الرقابية الأخرى، كما حددت نصوص القانون الحقوق والامتيازات المستحقة لهم ليضمن الاستقرار المالي والإداري وحتى لا يتم استغلال هذا الجانب كوسيلة ترغيب أو ترهيب للضغط عليهم سواء من الداخل أو الخارج ، الأمر الذي اصبح من الواجب على الجهة الادارية الامتثال لتلك النصوص احتراماً لإرادة المشرع والتزاماً بتطبيق وتنفيذ القانون.

وشدد المهندس العجمي على أن الاتحاد العام لعمال الكويت لن يقبل مطلقاً بسلب حقوق المراقبين الماليين أو الانتقاص منها لأي سبب من الأسباب سواء بالمماطلة أو بالتغاضي أو بتفسير أحكام القانون بغير إرادة المشرع ، داعياً إلى وضع الأمور في نصابها وإعطاء كل ذي حق حقه حتى يتحقق الاستقرار الوظيفي للعاملين بما يحقق الهدف الرقابي الذي أنشأ الجهاز من أجله.

وختتم المهندس العجمي تصريحه بالتأكيد على وقوف الاتحاد العام إلى جانب المراقبين الماليين ودعمه الكامل لكافة الخطوات والإجراءات التي ترمي إلى حصولهم على حقوقهم وامتيازاتهم.